

الحركة النسوية ومشاكل المرأة العاملة



بثينة الخراساني

الرئيسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتناضل اليوم لترسيخ هذه المكاسب والمكاسب وحقوق إضافية. وتعمل المرأة في السودان في كل قطاعات العمل، في القطاع المنظم الذي يشمل القطاعين العام والخاص، كما تعمل في القطاع الزراعي، العام منه والخاص، كذلك تعمل في القطاع غير المنظم كبيع الشاي والأطعمة والمنتجات الشعبية وغيرها من مهن وخدمات، وأحياناً يوصف العمل في هذا القطاع بالأعمال (الهامشية).

وتعاني النساء من المشاكل والمعوقات في كل قطاعات العمل، والتي تعود غالباً للتقاليد والنظرة الدونية للمرأة، وان مكانها البيت، وإلى عدم الاستقرار السياسي وسيادة النظم الشمولية التي تعيق التطور الطبيعي للبلاد وتعترض مسار التنمية الأساسي الموضوعي للعمل.

مشاكل المرأة في القطاع المنظم - في المدن والمناطق الحضرية في وحدات الدولة وشركات القطاع العام قد قاربت نسبة النساء العاملات الأربعة في المائة (٤٠٪)، وذلك لارتفاع نسبة التعليم وهجرة العاملين من الرجال ومشاكل الخدمة الإلزامية، كما شهد القطاع الخاص المنظم تمرداً لتشوق شركات التبرول والاتصالات والشركات الاستثمارية والمؤسسات التي تمت خصصتها، وبلغت نسبة النساء فيه الـ ١٠٪.

ومن المشاكل التي تعاني منها النساء وكثر الحديث فيها في هذا القطاع، أنه على الرغم من أن أعداد النساء تزايد فيه إلا أنهم لا يحظون باحتلال مواقع اتخاذ القرار في الوظائف القيادية والعليا كالجبال، ويقع معظمهن أسفل السلم الوظيفي، ومن إحصاءات ديوان شؤون الخدمة لسنة ٢٠٠٤ نجد الآتي:-

نسبة النساء في	نسبة النساء في
القطاع الأول الخاص	٠٪
نسبة النساء في	٠٪
القطاع الثاني الخاص	٠٪
نسبة النساء في القطاع الثالث الخاص	٠٪
نسبة النساء في الدرجة الأولى	٥,٢٪
نسبة النساء في الدرجة الثانية	٥,٢٪
نسبة النساء في الدرجة الثالثة	٢,٥٪
نسبة النساء في الدرجة الرابعة	٩٪
نسبة النساء في الدرجة الخامسة	١٣,٤٪



نسبة النساء في الدرجة السادسة ٢٢,٨٪

ويلاحظ من الإحصائية أعلاه ان نسبة وجود النساء في الدرجات العليا والقيادية تتناقص كلما صعنا إلى أعلى، حيث ان الوجود الأكبر باندي درجة عليا، السادسة يساوي ٢٢,٨٪، وفي أعلى درجة قيادية عليا نجد الوجود صفراً.

أما وضع المرأة في قوانين العمل فتشويه نواقص، منها أن هذه القوانين في القطاعين العام والخاص لم تنص بصورة واضحة على المساواة بين الرجل والعمل والمرأة العاملة- بل جاءت المساواة عامة بما يجعل من الممكن فهمها على انها مساواة بين الرجل والرجل- كما ان قانون العمل لسنة ١٩٩٧م في القطاع الخاص يجعل من الفصل التعسفي أمراً سهلاً وميسوراً- والاكتفاء بمنح التعويض بما يساوي مرتب أساسي لفترة ثلاثة أشهر- علماً بان المرتب الأساسي يحدد صغيراً جداً في حجمة مقارنة بالمرتب الشامل الذي يتضمن العلاوات والبدلات، ولذلك يسهل الفصل التعسفي ودفع التعويض خاصة بالنسبة للنساء اللائي يتعرضن بصورة أكبر للفصل في القطاع الخاص- كما ان القانون لا يشمل العاملات بالمنازل أو اللائي يعملن في القطاع غير المنظم أو الهامشي كبنائعات الأطعمة والشاي، وتفتقر القوانين إلى الحماية القضائية

في حالة التجاوز - خاصة عند الاختيار والتعيين، إذ أحياناً يرفض رؤساء بعض الوحدات استخدام النساء اللائي تم اختيارهن بواسطة لجنة الاختيار. بسبب مفاهيم الغلوطة عن المرأة ولا توجد حماية قانونية لهن. كما ان هنالك استثناء الوظائف القيادية من الإعلان عنها عند شرفها وعدم المنافسة للتعين عليها.

وخلاف النواقص في القوانين فهناك التجاوز في التطبيق العملي- فالمتقدمات للعمل في لجان الاختيار يواجهن بمشكلة التمييز الذي يبدأ من طبيعة الأسئلة التي توجه عند مقابلة اللجنة - عن أمور لا علاقة لها بالوظيفة، أو أخذ الانطباع من خلال ما ترتديه المتقدمة من ملابس.

ومن ممارسات القطاع الخاص هذه الأيام تعيين النساء في المصانع لفترة ثلاثة أشهر وهي فترة التجربة وقبل إنتهاها يتم فصلهن وتعيينهن مرة أخرى لفترة تجربة أخرى- وذلك لتفادي دخولهن الخدمة المستديمة التي يترتب عليها تطبيق شروط الخدمة الواردة في القانون.

كما أن النساء في القطاع الصناعي يعانين أيضاً من مشاكل وعلى سبيل المثال تقع نسبة ٦,٦٪ من العاملات في المصانع في أدنى مستوى وظيفي- وكعاملات إنتاج في مهابك المصانع. وتعمل النساء في الريف بالزراعة والرعي لتوفير الغذاء للأسرة، وفي

المشاريع الزراعية ويقمن أيضاً بجلب الحطب للوقود والماء وغيرها من الأعمال- وحسب دراسة أجراها مركز الجندر للبحوث والتدريب فإن عمل المرأة غير المدفوع الأجر يقدر بـ ٥٠٪ من حجم الأعمال- كما تعاني المرأة في القطاع الزراعي المدفوع الأجر بتدني الأجر- وعدم تمكينها من حيازة الأرض وانعدام مصادر الدعم المالي لها، وكل ذلك قد فاقم من مشكلة الفقر لدى النساء وأبعد بهن عن المشاركة الفاعلة في العمل العام وعن التواجد في نقابات العاملين لحماية مصالحهن. وحسب الإحصاءات فإن وجود النساء في الاتحادات النقابية يتراوح بين ١,٨٪ في اتحاد عمال السكة حديد والنقل النهري، إلى ١٣٪ في اتحاد عمال الغزل والنسيج بالجزيرة.

إن ما ورد أعلاه يعتبر كامثلة فقط لمشاكل المرأة التي تتمثل في نواقص القوانين والنوائح وفي الممارسة العملية والتطبيق مما يتطلب الآتي:-

١. مراجعة قوانين الخدمة ولوائحها في القطاعين العام والخاص وتحديد نواقصها وكشف الفجوة النوعية داخلها.
٢. دراسة أوضاع المرأة في كل قطاعات العمل- وتحديد المشاكل التي تعاني منها المرأة والوضع الأمثل الذي تتطلع إليه.
٣. التمسك بالمكاسب والحقوق المكتسبة من الدستور السوداني الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ بالنسبة للمرأة

والعمل والتي تلتخص في الآتي:-

١. ما ورد في ديباجة الدستور من التزام الدولة بالنظام الديمقراطي التعددي الذي يحقق العدل والمساواة ويحافظ على كرامة الإنسان ويساوي الرجال والنساء في الحقوق والواجبات.
٢. أن يكون إقرار الحقوق وفق المواطنة دون تمييز بسبب النوع.
٣. واجب الدولة في حماية الأمومة وحماية المرأة من الظلم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتأكيد دور المرأة في الأسرة وتمكينها في الحياة العامة.
٤. في المادة (٣٢) من الدستور ضمن وثيقة الحقوق:-
١. على الدولة ضمان الحقوق المتساوية للرجال والنساء في التمتع بالحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية بما فيها الأجر المتساوي للعمل المتساوي والامتيازات الأخرى.
- ب. على الدولة ضمان حقوق النساء من خلال التمييز الإيجابي.
- ج. على الدولة العمل على القضاء على العادات والتقاليد التي تفوض كرامة ومكانة المرأة.

إن إنجاز الواجب أعلاه يقع على عاتق الحركة النسوية وعليها، ونحن نعيش فترة تحول ديمقراطي أن نغتني الفرصة الذهبية ونتمسك بالحقوق التي وردت في الدستور والتي لم يات بها أي من الدساتير السابقة.

المشروع النسوية للحركة النسوية وللناسف لم تنته الحركة النسوية والناتبات بالمجلس الوطني لما يحدث عند تعديل القوانين ، وسجلت المرأة غيابا حين أعد وعرض قانون الخدمة العامة لسنة ٢٠٠٧ على المجلس الوطني لإجازته فلم يتم إعداد مطالب أو مقترحات لإدماج حقوق المرأة في القانون أو التنسيق أو حملة من أي نوع- وقد بادرت كتلة التجمع الوطني الديمقراطي وادفعت عن حقوق المرأة العاملة باقتراح استحداث مادة تنص على عدم التمييز ضد المرأة بسبب النوع وتقديم التسهيلات لها حتى تؤدي عملها على الوجه الأكمل. وطالبت أيضاً بالتمييز الإيجابي للمرأة، وقد حدث تجاوزا داخل المجلس الوطني لهذه المطالب- ولكن عندما صدر القانون لم يتضمن إشارة للمرأة العاملة. هنالك منسج لتتحرك الحركة النسوية وتقوم بواجبها لتحويل كل قوانين العمل ولوائحه لمشكلة المرأة العاملة- ولنعمل بجدية لحل مشاكل المرأة العاملة في كل المجالات والقطاعات.

مراجع:- ورقة النواقص والقصور في قانون ٢٠٠٧ - بثينة الخراساني. - ورقة المرأة في العمل النقابي- أ. نعمات كوكي - المرأة وقوانين العمل- بثينة الخراساني

من كتاب الإبداع النسوي

إِبلابل . نهر في أنحسار مَحْضِرِ



بقلم: عادل كلر

«والغنيات من الجوّاري المسترقّات أو الحررات قد مجدن أسبادهن فيما عرف بأغاني الحماسة بما في ذلك ترسيخ مفاهيم الإسترقاق نفسها، والتي يرددها كثير من المغنين المحدثين بوعي أو لاوعي منهم بمضامينها. وهي مضامين صراعات قلبية وظفت فيما بعد لترسيخ مفاهيم عرقية خارج السياق التاريخي الذي نشأت فيه.»

أبروفيسور مختار عجوبة، المرأة السودانية: ظلمات الماضي وإشراقته، عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٩٨

«غير أن العداوة التي قوبل بها انتشار التميم، قد تعزى في جانب منها، إلى نزعة الرجال إلى غمط النساء حثهن. وهي مسألة متصلة في المجتمع السوداني. وإن قلت شدتها، ربما حال ذلك بدوره دون تألق عدد كبير من الأصوات النسائية في المجتمع السوداني.»

أعابوة حسن يس، تاريخ الغناء في السودان، مركز عبد الكريم مير غني الثقافي، ٢٠٠٠

الأحفاد للبينات على نسختين في مشهد (نوعي) قلما يتكرر، وقد أسررت للصديق (الرسمين الفطرين) ♦ وذلك حديث آخر المسرح مغنيات في تمام (الاداء) كان الواقع الاجتماعي قابلاً للتعاظم مع الفكرة بصورتها التي كانت، من حيث توافر معطيات الحياة المدنية التي تمثلت الحداثة وبنياتها منتصف الستينيات وصولاً لمنتصف السبعينيات. تأسس فرقة الفنون الشعبية.. ثورة أكتوبر.. (أبادماك).. تجربة طلاع القندول والمعهد العالي للموسيقى والمسرح.. سينما الخريجين.. جبهة الهيئات.. جماعة المسرح الجامعي.. فرق الجاز: عثمان المو وأصواء بحري والعقارب ووليم أندريا والعقارب وجاز المدفعية.. (كازينو الجندول وعربدون ميوزيك هول وقصص طول!!) وتطول وشواهد ذلك المزاج السوداني المعتدل، وقبلًا ذك الذكر ♦ الخدمة المدنية والتربية والتعليم والسكة حديد التي قربت المسافات وكثيراً..

عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم، والتي تمدد عطفها ليشمل الفنانين (الرسمين الفطرين) ♦ وذلك حديث آخر علاوة على الفن الغنائي الذين كان يبث عبر الأسطوانات، إضافة لفضل الراحل (نيميتري البازار) في تقنين حرفة المغني عبر دفعه إستحقاقات المغنين المادية، ونشره للأعمال الموسيقية عبر وسيط (الأسطوانات) وتخبر تلك الفترة عن ذبوع شهرة المطربات تومات كوستي "أم بشار" و"أم زوايد" اللتين تشكلان ملهماً مهما في إنتشار إيقاع (التم تم) بأواسط السودان، وأم الحسن الشايقية وقاطمة خميس وماريا ومهله العبادية وعائشة الفلاتية ومنى الخير، ليجيء تاسيسي الإذاعة السودانية في ١٩٤٠ علامة فارقة في مسيرة الغناء السوداني إستفادت منها رائدات الغناء كرافد أصيل للوجدان السوداني، وساعدهن إنتشار الوعي بقضايا المرأة في تلك الفترة بصورة عامة، وما قامت به الحركة النسوية التي توجت بقيام جمعية الفتيات الثقافية التي تأسست لاحقاً في ١٩٤٩ ليخرج من تحت "مطعفا" الإتحاد النسائي السوداني

الشاعرية في المنابر/شققنقات الوجد في صدر الدفاتر/ كان صدق القلب في طرف اللسان/والصداقة "سيسبان"/كانت الدنيا حديقة.. ومضيئة.. ولعل الرواية التي تواتر ذكرها بناكث من كتاب، توفق مغادرة عميد الفن الراحل الحاج محمد احمد سرور (١٩٠١♦١٩٤٦) مغاضبا من مبنى الإذاعة ومقسما بعدم عودته للغناء في "مكان تختلف إليه النساء للغناء" عقب البث المباشر للإذاعة السودانية الذي قدم الفنانة الراحلة عائشة (الفلاتية) توفيق لجرح غائر في مشهد الفنانة (المغنية) والنظرة السالبة التي عانت منها المرأة، وأخالها لا تزال، على خلفية (إعادة) صياغة الإنسان السوداني(!) والتي تعبر عن رؤية ما أنفكت تحاصر المرأة لأسباب ثقافية واجتماعية ودينية تخص عادات بعض المجموعات السودانية وثقافتها.

غير أن تاريخ المرأة السودانية يقول بأنها خاضت المسيرة في هذا الحقل الشائك: مجال الغناء، شجاعة، وتجرد، مستفيدة من فضل المفاهي التي كانت تنتظم مدن وحواضر السودان في

مع شبريات فصل الصيف، وأجوائه المشمسة الساطعة، إستعدادت أم برمان أريج الزمن الجميل، كعادتها دوما عبر أمسية الحفل الجماهيري لزهور طلسم: البابل، بإستاد ودنيواوي مؤخرًا، ولربما قد تعبر مقاطع كمال الجزولي في (أمردمان ثاني في قطار الثامنة) عما جال (وأستبد) بي، حين قال: (بنهزم المطر/ البحر يستحم في الرياح/ و الحور والصفصاف/ في المطر/ و أنا و أنت/ يا حبيبتي/ في التوق/ و الفرح الذي يجيؤنا/ ينهل في أعراقنا حتى الدوار). فهي المدينة: أم درمان في ربواتها العلى، إن؟! (وهو أريج سنوات (طاعمة) مذاق، وجدان سوداني ضف، وفيض مشاعر إنسانية لا تحدها كمفاهم، ولكني في مشهد البابل هذا العام أتمثل شعر هاشم صديق في نصه الناصع (إجتراح) قائلاً: (كانت الدنيا عزيزة ولذيذة/ رغم أتراح السواقى رغم أسوار الفواصل والمفاصل/ كان زهو الفجر منقوشا على صدر المحالج/ الطواقي الحمر تغزل أحضان المناسج/ المناديل المرزقشة.. الزهور/ الرسائل والعتور/ اللقاءات البريئة/الهفافات الجريئة/ الليالي

الجنسية)..(حكيك)..(سكة مدرستا)..(طير الجنية)..(خاتم المنى)..(سلافة

الجنسية)..(خاتم المنى)..(سلافة

الجنسية)..(خاتم المنى)..(سلافة

الجنسية)..(خاتم المنى)..(سلافة

الجنسية)..(خاتم المنى)..(سلافة